الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-70879 (A)
0070879

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٤٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/55/L.11)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.11*: تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة

١ - **السيد ماكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي):قدَّم مشروع القرار نيابة عن البلدان التي قدَّمته، وقال إن مشروع القرار قد وُضِع على نمط مشروعي القرارين ١٨٦/٥٣ و٢١٧/٥٤ وأن الغرض الأساسي منه هو تشجيع تحقيق التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة وتعزيز التعاون فيما بين أمانات الصكوك والمنظمات ذات الصلة. وذكر أنه يعتمد على تأييد جميع الوفود التي تؤيد النصّ، وأن وفده على استعداد للدخول في حوار بنَّاء مع جميع الدول الأعضاء.

٢ - ولَفَت الانتباه إلى خطأ طباعي في الحاشية ٣ من النص، التي ينبغي أن تكون "A/55/357" بدلا من "A/55/57".

٣ - **السيد لو غارغاسون** (فرنسا): أبرز الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وهو موضوع مشروع القرار الذي قُدِّم، وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قررت أن تكون ضمن مقدمي نص مشروع القرار.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (A/55/407)

٤ - **السيد لانغمور** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قدَّم تقرير الأمين العام ذا الصلة (A/55/407)، وقال إن المسألة الأخلاقية الرئيسية التي تشغل الآن المجتمع الدولي هي مسألة الفقر، في حين كانت قبل ٢٠ عاما مسألة سباق التسلُّح وبقاء البشرية التي لا تزال مسألة مثيرة للقلق ولكنها أقل إلحاحية في الوقت الحالي. وأضاف أن خُمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع وأن سُبع السكان يعانون من نقص مُزمِن في التغذية. وذكر أن الفقر لا يحمل معه الجوع والدخل غير الكافي فحسب، ولكنه يحمل معه أيضا، في جملة أمور، التهميش السياسي وانعدام فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وأشار إلى أن نصف البشر يعيشون على دخل يقل عن دولارين في اليوم، في حين أن العالم لم يعرف قَطّ الثروة الموجودة الآن ويمتلك قدرات تكنولوجية لم يسبق لها مثيل.

٥ - وواصل حديثه قائلا إن التفاوتات في الدخل والثروة آخذة في التزايد بانتظام داخل البلدان وفيما بينها. وأضاف أنه لسوء الحظ فإن العقبات التي تعترض العدالة الاجتماعية هي عقبات هائلة لدرجة أن الكثيرين قد أصابهم اليأس وتخلوا عن الكفاح. وذكر أنه مع ذلك فإن هناك استراتيجيات وسياسات وبرامج يمكن لها أن تُحسِّن الموقف، وبعضها موجود بالفعل. وقال إنه لذلك فإن الإرادة السياسية لها دور أساسي. وأضاف أن الجمعية العامة قد اتخَذت في دورتها الاستثنائية التي عقدتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ خطوات لتقليل الفقر، وقررت، للمرة الأولى، أن تحدِّد لنفسها هدف خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو هدف أكَّدته من جديد قمة الألفية. وذكر أن غالبية البلدان قد اتخذت تدابير لمحاربة الفقر، وخاصة بتوفير الظروف التي تسمح للفقراء بأن يساعدوا أنفسهم. وأشار إلى أن الوكالات الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تولي الآن اهتماما أكبر لتقليل الفقر. وذكر أنه قد تحقق تقدُّم كبير في بلدان توجد بينها اختلافات كبيرة، مثل أيرلندا والصين،

وذلك على الرغم من أنه لا تزال هناك عقبات شديدة. وقال إنه ينبغي لذلك ألا يكون المرء انهزاميا.

٦ - ومضى في حديثه قائلا إنه في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عُقِدت مؤخرا في جنيف بشأن التنمية الاجتماعية، حدَّدت الجمعية العامة عناصر كثيرة لها أهمية أساسية بالنسبة لاستراتيجية القضاء على الفقر في العالم. وأضاف أن الجمعية العامة قد وَضَعت، في جملة أمور، حوالي ٤٠ مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرة الفقراء على مساعدة أنفسهم، وإيجاد وظائف، وتحسين التعليم الأساسي، وتسهيل إمكانية الحصول على قروض وقروض صغيرة، وتشجيع التنمية الريفية. وذكر أنه على المستوى الدولي ينبغي، مثلا، زيادة فرص الوصول إلى النظام التجاري الدولي، والإعفاء من الديون، وإعطاء دور أكبر للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية.

٧ - واختتم حديثه قائلا إنه قد يتعيَّن وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتعزيز التعبئة من أجل مكافحة الفقر وتركيز انتباه المجتمع العالمي على تلك المشكلة وتحسين تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية.

٨ - **السيد توماسي** (فرنسا): قال إنه يتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، إضافة إلى أيسلندا.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن القضاء على الفقر وعلى اللامساواة له أولوية أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يُقدِّم، في الواقع، إسهاما مهما في تحقيق هذا الهدف من خلال سياسته المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد دعمه للنصوص والالتزامات التي يتضمنها إعلان الألفية والتي تتعلق بالقضاء على الفقر وعقْد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

١٠ - واستطرد قائلا إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي للنزاعات العديدة والكوارث الطبيعية ولانخفاض أسعار المواد الخام في أفريقيا يجب إبرازها بالطبع؛ غير أنه يجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للتفاوتات، وخاصة بالنسبة لتوزيع الدخل وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والموارد الإنتاجية، وهي تفاوتات تُعتَبَر أيضا أساسا لمختلف أشكال العَوَز. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وإزاء أثر ذلك المرض على انتشار الفقر. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد، لذلك، الاقتراح الداعي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

١١ - وأردف قائلا إن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي عمله من أجل تحقيق الهدف الذي جرى تأكيده من جديد في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة وفي إعلان الألفية والمتمثل في تقليل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وذكر أنه ينبغي تحقيق مزيد من التقدُّم في عدد من المجالات، وهي الحضور في المدارس، والموئل، وتحسين المؤشرات الصحية وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذلك في الحدّ من تدهور الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الفقراء. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يُقرّ بأن المبادرة ٢٠/٢٠، كما فُسِّرت في مؤتمر أوسلو في عام ١٩٩٦ وفي مؤتمر هانوي في عام ١٩٩٨، يمكن أن تكون فعَّالة في المساعدة على ضمان زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى أقصى حدٍ ممكن. وأضاف أن تطبيق مثل هذا المفهوم، الذي يفترض مسبقا أن مسؤولية دعم المجتمع الدولي تقع أساسا

على البلدان المستفيدة، وهي البلدان التي تحدِد تخطيط الموارد وتخصيصها.

١٢ - واستمر في حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي أن تعمل جميع البلدان المانحة على تكثيف جهودها من أجل تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٣ - وشدَّد على أهمية النمو المستدام والمتواصل في مكافحة الفقر. وقال إنه يجب أن تكون السياسات الاقتصادية موجَّهة نحو تعزيز القدرات الإنتاجية للفقراء من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى إيجاد وظائف واتخاذ التدابير التي تتيح للفقراء إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج، وذلك لضمان التوزيع العادل للدخل ولحماية البيئة.

١٤ - ومضى في حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي، مع إقراره بالإمكانات الكبيرة للعولمة كعنصر حفَّاز للتنمية الاقتصادية لأفقر البلدان، يخشى أن تكون بلدان نامية معيَّنة في وضع لا يسمح لها بأن تستفيد منها استفادة كاملة. وأضاف أنه ينبغي أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر في الجهود الرامية إلى تقليل الفقر. وذكر أنه من الضروري زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نموا. وأشار إلى أن تحرير التجارة وفتح الأسواق هما أيضا عنصران أساسيان في استراتيجيات القضاء على الفقر. وقال إنه من الضروري، علاوة على ذلك، تقديم المساعدة في إيجاد بيئة محلية وأجنبية مواتية لتنمية الاستثمار الإنتاجي الذي يمكن أن يؤدي إلى مواصلة تحقيق نمو اقتصادي قوي. وذكر أن هذا هو أحد الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يُعلِّق أهمية كبيرة على الحكم الرشيد، وخاصة الإدارة المتعقِّلة للشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات، وإضفاء الشفافية وتطبيق المساءلة بالنسبة لإدارة الشؤون العامة، وإتاحة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن سداد الديون يعوق أنشطة البلدان النامية الأكثر تضررا بالفقر. وأضاف أن مبادرة البلدان النامية المثقَلة بالديون هي عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وفي المحاولات التي تقوم بها البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن التنفيذ السريع للمبادرة سيمكِّن البلدان المستفيدة ليس فقط من تعبئة مواردها من أجل تخفيف حدِّة الفقر بتخصيصها للقطاعات الاجتماعية، مثل قطاعي التعليم والصحة، بل أيضا لإيجاد الظروف اللازمة لجعل أية دولة دولةً قائمة على حكم القانون والتنمية البشرية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو البلدان التي حققت الشروط المطلوبة إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لبدء تلك العملية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدعو أيضا البلدان الدائنة التي لم تشترك بعد في تمويل المبادرة الموسَّعة إلى أن تفعل ذلك من أجل توزيع العبء بالتساوي. وذكر أن الاتحاد الأوروبي سيتأكد من أن المعونة المالية المقدمة في إطار المبادرة لن تضر بالقنوات الأخرى التي تقدَّم من خلالها المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أيضا بأنه ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر هدفا أساسيا لسياسات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وقال إنه لذلك فإن الاتحاد يرحِّب بالقرار الذي اتخذته مؤسسات "بريتون وودز" بجعل ذلك الهدف سمة رئيسية لسياساتها وبرامجها. وذكر أن الاتحاد يؤيد أيضا الإصلاحات الجارية في الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

١٦ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يُقرّ بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا والأكثر تأثرا بالفقر

مثل الأطفال والسكان الأصليين والمسنِّين والمعوَّقين واللاجئين والمشرَّدين.

١٧ - واستطرد قائلا إن إعلان الألفية الذي أصدرته الأمم المتحدة يتضمن إشارة، جاءت في أوانها، لأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبار ذلك وسيلة فعَّالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز التنمية المستدامة. وأضاف أنه من المهم بصفة خاصة أن تُتاح للمرأة إمكانية تملُّك الأرض، وخاصة من خلال تحقيق المساواة في حقوق الميراث، وكفالة الحصول على القروض. وذكر أن الاتحاد يعتَبِر أن تطوير نظام مَنح القروض الصغيرة سيكون وسيلة فعَّالة لتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

١٨ - واستمر في حديثه قائلا إنه في حين أقرّ المجتمع الدولي، وخاصة في المناقشة الرفيعة المستوى التي أُجريت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدور تكنولوجيا المعلومات في التنمية فإن الاتحاد يؤكد، بالمثل، أنه ينبغي أن تُتاح للمرأة نفس الفرصة المتاحة للرجل في الحصول على تلك التكنولوجيا.

١٩- واختتم حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يُشدِّد على أهمية المشاركة الفعَّالة من جانب السكان المعنيين ومن جانب ممثليهم الوطنيين والمحليين ومنظمات المجتمع المدني في وضع، وتنفيذ، سياسات مكافحة الفقر.

٢٠ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إنه في اجتماع قمة الألفية جعل زعماء العالم القضاء على الفقر إحدى أولوياتهم العاجلة، وأكَّدوا من جديد دعمهم لهدف خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أنه إذا استمرت، مع ذلك، الاتجاهات الحالية فإنه لن يكون من الممكن تحقيق ذلك الهدف. وذكر أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذِلت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي فإن الفقر العالمي آخذ في الزيادة، وخاصة في جنوب آسيا والمنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية.

٢١ - وواصل حديثه قائلا إن الفقر ظاهرة معقَّدة لها صلة ليس فقط بانخفاض الدخل والاستهلاك بل أيضا بانخفاض الإنجازات في مجالات مثل التعليم والصحة والتغذية. وأضاف أن الفقراء يواجهون مشكلات خطيرة بالنسبة للوظائف والائتمان والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وذكر أن البلدان الأقل نموا، بصفة خاصة، تواجه العديد من الأولويات التي يحتاج الأمر إلى تنفيذها في وقت واحد. وأضاف أن "الوعد" بالقضاء على الفقر عن طريق برامج تحقيق الاستقرار والتكيُّف الهيكلي لم يتحقق قَطّ.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه في مواجهة هذا الوضع المخيِّب للآمال، أكَّد المجتمع الدولي من جديد إرادته السياسية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر - ببعض الحماس، في البداية، في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وبعد ذلك بقوة كبيرة في قمة الألفية - والتحرُّك بسرعة أكبر نحو تحقيق ذلك الهدف. وأضاف أن تقرير الأمين العام قد أوصى بعددٍ من سُبل العمل التي يمكن اتباعها، والتي تركِّز في غالبيتها على مجال النمو ومسائل الاقتصاد الكلي. وذكر أنه في حين يمثل النمو عنصرا هاما فإنه لا يضمن أبدا القضاء على الفقر الذي يُعتَبَر ظاهرة معقَّدة ومتعددة الأبعاد وله آثار اجتماعية عديدة تسهم في زيادته المستمرة. وقال إنه مع ذلك فإن ثلاثة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في التقرير تستحق اهتماما خاصا. فأولا، هناك حاجة إلى جهود ثنائية ومتعددة الأطراف لحماية السكان الضعفاء، وخاصة في حالات الأزمات الاقتصادية، لأن المكاسب التي تحققت على مدى فترة طويلة مهدَّدة بالضياع عند تعرُّض أي اقتصاد نامٍ لصدمة تستغرق وقتا طويلا. وثانيا، ينبغي أن تكون الفرص التجارية الجديدة التي يتيحها الوصول إلى أسواق البلدان

الصناعية مصحوبة ببرامج تشغيلية ومساعدة تقنية وتمويل إنمائي، بحيث تتمكن البلدان الأقل نموا، بصفة خاصة، من تحقيق أقصى استفادة من المعاملة التفضيلية التي تحظى بها فيما يتعلق بدخول الأسواق. وأخيرا، هناك حاجة مُلحَّة إلى الاستثمار في تنمية رأس المال البشري للفقراء وذلك من أجل مساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر بأن تتاح لجميع الأطفال فرصة الالتحاق بالمدارس وبتحسين نوعية التعليم.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا إن المؤتمرات الرئيسية التي عُقِدت في التسعينيات وعمليات المراجعة والتقييم لتلك المؤتمرات قد ولَّدَت ثروة من الأفكار التي نتج عنها وضع استراتيجيات طموحة لتخفيف حدَّة الفقر، ولو أنه قد آن الأوان لاتخاذ إجراءات محدَّدة لتحقيق الأهداف المتفق عليها خلال الفترات الزمنية المحدَّدة.

٢٤ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، وقال إن البشرية، وهي على عتبة قرن جديد، تواجه تناقضاً عميقاً ومخيباً للآمال. وأضاف أنه في حين أدى التقدم التكنولوجي والعلمي إلى إتاحة الاتصال بدون حدود فإن الظلم وعدم المساواة قد زادا، وهو ما جعل نصف سكان كوكب الأرض يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد أو دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وذكر أنه على الرغم من المخترعات الحديثة فإن مشكلات الفقر والجوع والتهميش والبطالة، وآثارها السلبية، تثير قلقا متزايدا. وأضاف أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو هم مثال لذلك؛ إذ أن نسبة ٤١ في المائة من سكان المنطقة يعانون من سوء التغذية، في حين أن البطالة والعمالة الناقصة هما مشكلتان خطيرتان، وتصل نسبة السكان الذين يعملون في القطاع غير الرسمي إلى ٥٦ في المائة.

٢٥ - وواصل حديثه قائلا إنه في إعلان الألفية الذي أصدرته الأمم المتحدة أعرب زعماء العالم بوضوح عن عزمهم على ألا يدَّخروا أي جهد لتحرير الرجال والنساء والأطفال من ظروف الفقر المدقع البغيضة واللاإنسانية؛ وأوصوا بأن يتم على وجه السرعة إنشاء المرفق المعزَّز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم مساعدة إنمائية أكثر سخاءً. وأضاف أن زعماء العالم قد حدَّدوا هدف خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وضمان أن يتمكَّن الأطفال في جميع أنحاء العالم من الحصول على دورة كاملة للتعليم الابتدائي؛ وتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وحلّ مشاكل الإسكان التي يعاني منها ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى تعدد المعوِّقات التي تواجه الفقراء فإن هذه الوعود لن تتحقق إلا إذا احتُرِمَت مبادئ المساواة والتضامن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وعُزِّزت روابط التعاون الدولي من خلال تقديم الموارد المالية الكافية وتوفير بيئة دولية داعمة واتباع سياسات محلية معقولة.

٢٧ - وأردف قائلا إن مجموعة ريو تؤكد الحاجة إلى معالجة التوازن فيما يتعلق بالتركيز على التنمية، وخاصة بالنسبة لجوانبه الاقتصادية البحتة. وأضاف أنه ينبغي إضفاء وجه أكثر إنسانية بدمج الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية دمجا كاملا فيها؛ وذلك لأن الفقر له طبيعة متعددة الأبعاد، وهي طبيعة لا ترتبط فحسب بنقص الدخل ولكنها تشمل أيضا عناصر مثل نوعية الحياة، والأمَّية، وسوء الحالة الصحية، وعدم توفُّر فرص الحصول على الخدمات الأساسية والسلع الإنتاجية، وانعدام الأمن، وانعدام القدرة، والاستبعاد الاجتماعي. وأضاف أنه ينبغي لذلك أن تنظر اللجنة، بشكل مُنظَّم، في كل بند من بنود جدول الأعمال المحالة إليها من

منظور الحاجة إلى القضاء على الفقر. وذكر أنه ينبغي ألا يُهمَل البُعد البيئي، وخاصة بالنسبة للكوارث الطبيعية وظاهرة النينو، التي تعرَّضت بلدان أمريكا اللاتينية لآثارها المدمِّرة؛ كما أن هناك حاجة إلى القيام بعملٍ مشترك وتحقيق التضامن من جانب المجتمع الدولي. واختتم حديثه قائلا إن وفود مجموعة ريو تتعهد بالمشاركة بنشاط في التدابير المتخَذة لتحقيق نتائج ملموسة من أجل مواجهة التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي، وهو تحرير الشعوب من أغلال الفقر.

٢٨ - **السيد ليرو** (النرويج): قال إنه ليس من المقبول أن تعيش نسبة ٢٤ في المائة من سكان العالم على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، ولكنه يعتقد بأن الهدف الذي حُدِّد في قمة الألفية بتقليل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يمكن تحقيقه بتوفير التمويل الإنمائي الكافي. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت من ٥٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ إلى ٤٧,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، وهو ما يبيِّن الحاجة إلى أن تزيد البلدان النامية من جهودها الرامية إلى تحقيق هدف الوصول بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي حسبما أوصت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٩ - وواصل حديثه قائلا إن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية تتركز في البلدان متوسطة الدخل. وأضاف أنه بالنظر إلى أن البلدان الفقيرة لا تستفيد إلا من جزء ضئيل من هذه الاستثمارات فإنه من الضروري وضع إطار دولي يشجِّع التنمية، ومواءمة الإطار القانوني والإطار المؤسسي في البلدان النامية من أجل تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وذكر أنه من الضروري أيضا تعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص بغية زيادة تركيز الجهود على مكافحة الفقر. وأشار إلى أنه ينبغي بالمثل تشجيع الحكم الرشيد على المستوى الوطني.

٣٠ - واستمر في حديثه قائلا إن التجارة تلعب دورا هاما في رسم هذه الصورة. وأضاف أن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة العالمية. وذكر أنه ينبغي أيضا الاهتمام برفع مستوى الاستفادة العامة من الموارد، التي جرى الترحيب في سياقها بالورقات الاستراتيجية المتعلقة بتقليل الفقر باعتبارها أُطُرا للسياسات الاقتصادية السليمة ولتحسين ذلك الاستخدام، على أن تؤخذ في الاعتبار القدرات المتطورة للشركاء وأن يتاح لهم الوقت اللازم لإشراك الشركاء المحليين في الجهود التي يضطلعون بها.

٣١ - واستطرد قائلا إنه من الواضح أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليس فقط مسألة صحية بل هو أيضا مشكلة إنمائية لها أبعاد مدمِّرة. وأضاف أنه لذلك فإن النرويج قررت مضاعفة التمويل الذي تقدمه إلى برامج "الإيدز" من خلال منظومة الأمم المتحدة وأن يكون لها دور أكبر في مواجهة التحديات التي يشكّلها وباء "الإيدز" في المعركة التي تهدف إلى القضاء على الفقر.

٣٢ - وشدَّد على أن أقصى ما يمكن للمساعدة الإنمائية والتمويل الإنمائي تحقيقه هو تكميل الجهود الوطنية. وأضاف أن العنصر الأهم هو توفُّر الإرادة السياسية لدى البلدان النامية نفسها وتصميم تلك البلدان على تحسين وضع الفقراء. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي شنّ الحرب ضد الفقر على جميع الجبهات، وهو الهدف الذي ينبغي أن تضع الأمم المتحدة لتحقيقه استراتيجية مشتركة تحقق الأهداف التي حُدِّدت في قمة الألفية.

٣٣ - **السيد بن مصطفى** (تونس): قال إن السعي من أجل تحقيق التقدُّم الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية لجميع الشعوب هو أحد المشاغل الأساسية للمجتمع الدولي وأشير إليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي غالبية النصوص التأسيسية للهيئات التابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن الموضوع نفسه قد تركَّزت عليه المناقشات التي أُجريَت في المؤتمرات الدولية الرئيسية في التسعينيات وفي دورات الجمعية العامة التي تابعت تنفيذ التوصيات التي قُدِّمت في تلك المؤتمرات.

٣٤ - وواصل حديثه قائلا إنه من بواعث القلق، مع بزوغ فجر الألفية الجديدة وظهور الفرص الكبيرة التي أوجدتها العولمة نتيجة للتنمية التكنولوجية السريعة والتقدُّم العلمي، ملاحظة أنه لا تزال هناك مؤشرات مثيرة للانزعاج. وأضاف أن المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) قد شدَّد مؤخرا على أن التحرر من الجوع لا يزال يُعتَبر بالنسبة إلى ٨٢٠ مليون شخص هدفا بعيد المنال. وذكر أن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة قد أكَّدت أيضا أن نسبة ٢٠ في المائة من عدد سكان العالم لا تحصل على المياه النظيفة، كما أن الرئيس كلينتون قد عَقَد مقارنة بين وفاة ٤٠ مليون شخص سنويا بسبب الجوع وعدد ضحايا الحرب العالمية الثانية.

٣٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن يرفض المجتمع الدولي توطيد نفسه على هذا الوضع، وأن يرفض مستقبلا محكوما فيه على نسبة كبيرة من البشر بالتهميش والاستبعاد. وأضاف أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير سريعة لإنقاذ الأجيال المقبلة من الفقر المدقع ومن المخاطر التي تترتب عليه. وقال إنه من أجل الاستجابة إلى أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الضمير العالمي فإن تونس قد ناشدت المجتمع الدولي أن ينشئ صندوقا عالميا للتضامن للمساعدة على تقليل الفقر وتخفيف آثار الجوع والتشرد التي يعاني منها الملايين. وأضاف أن هذا الصندوق، الذي يكمِّل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الفقر، يحظى بالفعل بدعم من مختلَف المنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، وحركة بلدان عدم الانحياز. وأشار إلى أنه وفقا لمبدأ التضامن الإنساني فإن الصندوق سيقبل منحا من الأفراد والقطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات والحكومات، ويمكن له أن يعتمد بالفعل على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إنه ينبغي أن يُدار الصندوق وفقا لمبادئ الشفافية والكفاءة والمرونة، وأن تحدَّد أنشطته على أساس أولويات البلدان المتلقية والمشَارَكة النشطة من جانب المجتمع المدني، بغية ضمان استهدافه للجماعات الأكثر ضعفا والمناطق الأكثر حرمانا، وخاصة أقل البلدان نموا. ولضمان تخصيص موارد للبرامج التي يضعها الصندوق، يُقتَرَح أن يعتمد الصندوق على الهياكل الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي توجد لديه شبكة تمثيل متطورة.

٣٦ - وتابع حديثه قائلا إنه مما يبشر بالخير أن قمة الألفية قد أرست مبدأ التضامن كواحدة من القيم الأساسية التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وأعرب عن ترحيب تونس بالفرصة التي أتاحتها القمة لتأكيد الحاجة الملحَّة إلى اتخاذ إجراء لمكافحة الفقر. واختتم حديثه قائلا إنه كما ذكر الأمين العام في بيانه سيحكم التاريخ على المجتمع الدولي استنادا إلى ما سيفعله للقضاء على الفقر.

٣٧ - **السيدة موراكي** (بوتسوانا): تحدثت نيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقالت إن التقرير قيد النظر قد خلص إلى أن الجهود الوطنية والدولية التي تهدف إلى معالجة مشكلة الفقر قد حققت نتائج مختلطة. وأضافت أنه على الرغم من تحسُّن العمر المتوقع عند

الـولادة وإمكانيـة الحصـول علـى الخدمـات الاجتماعيـة الأساسية ومستوى المعيشة المتوسط في البلـدان الناميـة فـإن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا، وخاصة في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لم يحقق أي تقدُّم في هذه المجالات. وذكرت أن أفريقيا هي أفقر المناطق وأقلها تقدما في العالم، إذ أنها لا تزال تعاني من مشكلات التخلُّف التكنولوجي ونقص الاستثمار المباشر الأجنبي وعبء الديون الخارجية. وأشارت إلى أن الجهود الرامية إلى تقليل الفقر قد تأثرت أيضا بالنزاعات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، في حين أن الفيضانات التي حدثت مؤخرا في جنوبي أفريقيا قد أودت بحياة الكثيرين وألحقت أضرارا بالغة بالهيكل الأساسي، كما أن بلدانا عديدة في المنطقة تواجه ديونا لا يمكن تحملها. وذكرت أنه لذلك فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤكد من جديد دعوتها إلى إلغاء الديون بالكامل بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٨ - وواصلت حديثها قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (A/55/407) قد بيَّن وجود علاقة متبادلة واضحة بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، من ناحية، وانتشار الفقر من ناحية أخرى. وأضافت أنه لذلك فإن مكافحة ذلك الوباء يمثل أولوية بالنسبة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وذكرت أن هناك حاجة، مع ذلك، إلى دعم كامل من المجتمع الدولي في تقديم موارد مالية إضافية من أجل الرعاية الصحية والتعليم. وقالت إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد اشتركت في استعراضات السنوات الخمس للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقِد في بيجينغ، وفي مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وذكرت أن المؤتمرين قد كشفا عن وجود روابط هامة بين العولمة والفقر، كما أنهما حددا استراتيجيات شاملة للقضاء على الفقر، وهي استراتيجيات حُدِّدت فيها بوضوح أدوار الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأشارت إلى أنه قد جرى الإقرار بالدور الهام للمرأة في تلك الجهود، وإلى أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من جانبها،قد ألزمت نفسها، بتمكين المرأة.

٣٩ - وأردفت قائلة إن عملية القضاء على الفقر هي عملية صعبة ولا يمكن تنفيذها بمعزل عن مسألة التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأضافت أن هذه العملية تتطلب أيضا بذل جهود محسوبة وموجَّهة نحو أهداف معيَّنة على المستويين الوطني والدولي. وأشارت إلى أن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد اتخذت خطوات لتجميع جهودها في قطاعات مختلفة والاستفادة من اقتصادات الحجم وتعزيز التكامل وذلك، مثلا، عن طريق التجارة الإقليمية واتفاقات التعاون. وقالت إنه ينبغي أن تُستكمَل هذه الجهود بتدابير عملية لمعالجة فجوة التمويل. وذكرت أنه لذلك فإن ملاحظة انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من تزايد الاحتياجات، قد أثارت خيبة الأمل. وذكرت أن المشاركين في قمة الألفية قد أعربوا عن تصميمهم على معالجة مشكلة الفقر العالمي؛ وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة، بمشاركة من الجهات الإنمائية الأخرى، تدابير محدَّدة للقضاء على الفقر وذلك من خلال تنظيم محافل، مثل الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد قريبا، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٤٠ - **السيد تاي** (إثيوبيا): قال إن الفقر لا يزال يمثل واحدا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في مطلع الألفية الجديدة في عصر يشهد رخاءً اقتصاديا عالميا وتقدما كبيرا في مجال العلم والتكنولوجيا. وأضاف أن بلدانا نامية عديدة، وخاصة أقل البلدان نموا، تواجه مشكلات مستعصية

في القضاء على الفقر، وهي مشكلات تشمل نقص الموارد المالية وفرض شروط تجارية غير ملائمة وعدم كفاية قدرات الهياكل الأساسية والقدرات المؤسسية. وأشار إلى أن ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان الفقيرة هو أحد التحديات الأخرى التي تزيد من حدَّة الفقر. وذكر أنه من الواضح أيضا أن احتمالات تقاسم ثمار العولمة هو أمر بعيد المنال بالنسبة لأقل البلدان نموا، التي تقع غالبيتها جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا؛ وأن هذه البلدان، التي ظلت خارج عملية العولمة، تواجه احتمالات التعرُّض لمزيد من المخاطر بسبب ضعف اقتصاداتها. وقال إن الفقر يتجلى في أشكال مختلفة وينطوي على مجموعة من المسائل التي لها علاقة بقطاعات متعددة والتي ينبغي معالجتها بطريقة كلية. وأضاف أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومات الوطنية فإن تقديم الدعم الدولي وتوفير بيئة اقتصادية مواتية للتنمية هما عنصران أساسيان في استراتيجيات القضاء على الفقر. وأشار إلى أنه ينبغي أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا، وتخفيف عبء ديون تلك البلدان، وفتح أسواقها أمام السلع والخدمات التي تنتجها تلك البلدان.

٤١ - واستطرد قائلا إن الصناديق والبرامج المختلفة التابعة للأمم المتحدة لها دور أساسي في مكافحة الفقر بالنظر إلى ما تتمتع به من ميزات نسبية. وأضاف أنه يجب أن تكثِّف تلك الصناديق والبرامج الجهود التي تبذلها سواء على المستوى الفردي أو من خلال إجراءات وبرامج مشتركة. وذكر أن هناك حاجة إلى أن يُقدِّم المجتمع الدولي تأييده المستمر لبرامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية التي يكون هدفها الأساسي القضاء على الفقر - مثل البرامج والاستراتيجيات التي تُطبَّق في إثيوبيا والتي حققت نتائج مشجِّعة في ضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة. واختتم حديثه قائلا إنه لتمكين البلدان النامية من مكافحة الفقر بمزيد من الفعالية يتعيَّن بذل جهود دولية منسَّقة، تدعمها إجراءات وبرامج محددة يكون هدفها تحسين القدرات الوطنية للعديد من البلدان النامية عن طريق تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيات الملائمة.

٤٢ - **السيد محمد** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن أي استعراض للتقدُّم الذي تحقق بعد مرور أربع سنوات على بداية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر سيشير بوضوح إلى أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود التي تُبذَل لمحاربة الفقر. وأضاف أن الأهداف المختلفة التي حدَّدتها برامج العمل التي وُضِعَت من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تتحقق. وذكر أن ما يزيد عن خُمس سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، كما أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قد زاد بالأرقام المطلقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة جنوب شرقي آسيا وذلك على الرغم من تحسُّن السجل الاقتصادي لتلك المناطق في التسعينيات. أما أفريقيا فإنها تقدِّم صورة محزنة؛ إذ أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قد انخفضت في الواقع جميعها، بما في ذلك العمر المتوقَّع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال، ومعدل الأميَّة، ونصيب الفرد من الدخل، كما أن الآثار المدمِّرة لتزايد معدل الإصابة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد استمرت في المنطقة. وأضاف أن عدم اتخاذ إجراءات دولية فعَّالة جعل الفقر يمثِّل أكبر التحديات التي تهدد السلم والأمن في مطلع الألفية الجديدة. وذكر أن الفقر هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان والحق في التنمية انتشارا.

٤٣ - وواصل حديثه قائلا إن استعراض السنوات الخمس لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد أظهر أن بلدانا نامية عديدة تواجه مشكلات معقَّدة ناتجة عن الفقر. وأضاف أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم قد زاد في جميع المناطق النامية. وأضاف أن العقبات الأساسية التي تعوق القضاء على الفقر في البلدان النامية تشمل نقص الموارد المالية اللازمة للتنمية، وفرض شروط تجارية سيئة، وضعف الهيكل الأساسي والخدمات الاجتماعية، وثقل وطأة الديون الخارجية، والبطالة، وتزايد اللامساواة في توزيع الدخل. وأشار إلى أن هذه المشكلات، الموجودة منذ سنوات عديدة، قد تضاعفت بسبب العولمة التي زادت من ضعف البلدان النامية.

٤٤ - واستطرد قائلا إنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى سُبُل لنشر فوائد العولمة في مجالات التجارة والاستثمار وتدفق المعلومات. وأضاف أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالالتزامات التي تعهَّدت بها في جميع اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عَقَدتها الأمم المتحدة في العقود الماضية، بما فيها الاجتماعات والمؤتمرات التي تتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية؛ كما ينبغي عليها أن تُسهِّل تدفُّق الموارد المالية إلى البلدان النامية، وتعالج مسألة الديون الخارجية، وتعمل على إصلاح النظام المالي الدولي من أجل تخفيف أثر عدم استقرار التدفقات الرأسمالية، وتوسِّع مشاركة البلدان النامية للمؤسسات المالية الدولية في اتخاذ القرارات. وأشار إلى أن المؤتمرات الدولية التي ستُعقَد قريبا في عام ٢٠٠١، بشأن أقل البلدان نموا وبشأن تمويل التنمية، ستتيح للمجتمع الدولي فرصة لوقف تزايد الفقر عن طريق اتخاذ تدابير محدَّدة تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاه الاجتماعية للبلدان النامية.

٤٥ - **السيد كابرال** (برنامج الأغذية العالمي): قال إنه على الرغم من ارتفاع مستويات المعيشة العالمية فإن خمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع، ولا تتاح لهم فرصة الحصول على المياه الصالحة للشرب أو المسكن الملائم أو الرعاية الصحية أو الغذاء الكافي؛ وأن ثلثي الفقراء هم من النساء.

٤٦ - وواصل حديثه قائلا إنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق الهدف الذي حُدِّد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقِد في روما، وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المزمن بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن زعماء العالم قد جدَّدوا في إعلان قمة الألفية التزامهم بتحقيق الهدف الذي حُدِّد في مؤتمري القمة العالميين اللذين عُقِدا في روما وكوبنهاغن وخفض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وذكر أن الفقر قد أدى إلى زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتفاقم نتيجة لتلك الزيادة. وأضاف أن التنمية التي لا تُعزِّز الأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، تكون قائمة على أُسس ضعيفة. أما الفقر فإنه هو العتبة الأولى التي يتعين تخطِّيها للقضاء على الفقر. وذكر أن تكلفة خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ هي تكلفة منخفضة نسبيا وتبلغ ٦ بلايين دولار في السنة، وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهو مبلغ يضاف إلى المستوى الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار إلى أن تكلفة السماح باستمرار الفقر تتجاوز كثيرا تكلفة التغلب عليه. وقال إن إدخال تحسينات في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والصحة العامة في أفقر البلدان سيؤدي إلى تقليل الفقر بدرجة كبيرة، وإن الجهات المانحة لا تُخصِّص لتلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع ذلك، إلا نسبة ١٠ في المائة من المعونة التي تقدمها. وأضاف أن حكومات البلدان النامية تحتاج، علاوة على ذلك، إلى أن تعيد توجيه سياساتها الإنمائية نحو تحقيق مصلحة أفقر الفئات.

٤٧ - وتابع حديثه قائلا إن حل المشكلات التي لها صلة بالفقر والجوع يعتمد، إلى حد كبير، بالنسبة للعديد من البلدان، على الإرادة السياسية. وأضاف أنه في كثير من الأحيان يؤدي نشوب حرب أهلية أو وقوع كوارث طبيعية أو حدوث انهيار في الهياكل الحكومية إلى وفاة أشخاص كثيرين بسبب انخفاض درجة الأمن الغذائي أو بسبب المجاعة. وذكر أنه في عام ١٩٩٩ قدَّم برنامج الأغذية العالمي مساعدته إلى ٢٩ مليون شخص من المشرَّدين الذين كانوا من ضحايا الحرب والمنازعات السياسية؛ كما أنه في العام نفسه قدَّم المساعدة إلى ٣١ مليون شخص من ضحايا الكوارث الطبيعية. وقال إن الهدف من المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في العمليات الإنسانية هو إنقاذ الأرواح والمحافظة على ممتلكات الفقراء بطرائق يمكن أن تعجِّل بعودة الحياة العادية. وأضاف أنه من ناحية أخرى فإن المساعدة الإنمائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي يقتصر تركيزها على من يعانون من الجوع وعلى الفقراء، مع توجيه نسبة ٩٠ في المائة من المعونة الغذائية إلى البلدان المنخفضة الدخل. واختتم حديثه قائلا إنه بالقضاء على الجوع يمكن وضع أساس متين لتقليل الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.